الأمم المتحدة

A/C.3/58/SR.30

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
5 November 2003
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة لوندونو (نائبة الرئيس) ..... (كولومبيا)

المحتويات

البند ١١٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-59299 (A)

نظرا لغياب السيد بيلينغا – إيبوتو (الكاميرون)، تولت الرئاسة السيدة لوندونو (كولومبيا) رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

(A/58/3)، (ملحق) A/58/12، (ملحق) A/58/12/Add.1، A/58/281، A/58/299، A/58/353، A/59/410، A/58/415-S/2003/952)

١ - **السيد لوبيرز** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قدم تقريره بشأن تعزيز قدرة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الاضطلاع بولايتها (A/58/410)، الذي يتضمن نتائج ''عملية مفوض الأمم المتحدة السامي لعام ٢٠٠٤''، والتي تعكس صيغتها النهائية آراء الأمين العام وكيانات الأمم المتحدة المختصة، إلى جانب اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ولقد وضع هذا التقرير من منطلق الاستجابة لقرار الجمعية العامة ١٦٨/٥٧، ومن رأي المفوض السامي أن الحكومات ستؤيد الاقتراحات الواردة فيه.

٢ - وأوضح المقرر السامي بعد ذلك بعض العناصر الرئيسية، وأول هذه العناصر يتضمن إبقاء المفوضية، التي أصبح طابعها، الذي كان مؤقتا في البداية، غير مناسب لوقتنا هذا. والاقتراح بإلغاء التحديد الزمني، الذي ورد في قرار الجمعية العامة ١٨٦/٥٧، ينبغي أن يُنظر فيه باعتباره وسيلة لتحسين تناول المشاكل العالمية المتصلة بكافة فئات الأشخاص التي تعنى بهم المفوضية؛ وتدخّل الدول سوف يصبح أكثر عمقاً، علاوة على ذلك، كما أن العثور على حلول دائمة سوف يصير أيسر أمرا. والقيام، على فترات منتظمة، بإعداد الاجتماعات الوزارية، التي تعقدها الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧، من شأنه أن يسهم في تحقيق هدف تعزيز تعددية الأطراف، كما أن ثمة معقولية لترشيد عملية وضع التقارير التي يقدمها المفوض السامي إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣ - والمهمة الأساسية للمفوضية تتمثل في تزويد اللاجئين بالحماية والمساعدة والحلول الدائمة. وكثيرا ما تتضمن أنشطة المفوضية أيضا برامج لصالح فئات أخرى من ضحايا العنف والاضطهاد، من قبيل العائدين وملتمسي اللجوء وعديمي الجنسية والمشردين. والسكان ينتقلون، على نحو أكثر تواترا، داخل بلدانهم، لا خارجها، وإذا كان من المتعين على السلطات الوطنية والمحلية، بالدرجة الأولى، أن تكفل حماية سكانها، فإن هناك هيئات أخرى، مثل المفوضية بصفة خاصة، عليها دور رئيسي لا بد لها وأن تقوم به في حالة تقاعد هذه السلطات عن النهوض بما يلزم. والمفوض السامي يشير إلى ما سبق وروده في تقريره (A/58/410) من أن الجمعية العامة قد قامت، في مرات كثيرة، بتشجيع تدخل المفوضية لصالح المشردين خلال العقود الماضية.

٤ - والمفوض السامي يوافق على صياغة مبادرة منسقة تتعلق باحتياجات المشردين ودور منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ في هذا الشأن، ولكنه يرى أن القرارات لا تزال تُتخذ في الكثير من الأحيان على أساس كل حالة على حدة، ومن ثم، فإنه ينبغي تعزيز هذا النهج من أجل تعجيل مسألة تخطيط وتنفيذ الأنشطة، علاوة على تحسين تمويلها.

٥ - وستواصل المفوضية القيام، في تعاون وثيق مع منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، بدراسة طرق تدخل الأمم المتحدة، على نحو سريع وبالاسلوب المنشود، من أجل المشردين، كما أن المفوض السامي يشير إلى ما جاء في تقريره من ملاحظات في هذا الشأن.

٦ - والسعي لإيجاد حلول دائمة قد أصبح أكثر انتظاماً ويجري الاضطلاع به في بداية الأزمات، وبالتالي، فإن المفوضية قد وضعت إطارا تتمثل عناصره وأهدافه فيما يلي: المساعدة الإنمائية للاجئين، وإعادة التوطين وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة البناء أي ''عمليات الإعادة الأربع''، والتنمية من خلال الدمج المحلي. ولقد أتاحت هذه المبادرات بالفعل الاضطلاع بمشاريع في إريتريا وأفغانستان وزامبيا وسري لانكا وسيراليون.

٧ - والمشاورات العالمية بشأن توفير الحماية الدولية قد أفضت، في عام ٢٠٠٢، إلى وضع ''تكملة الاتفاقية'' التي تتوخى إتمام اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٦٧ بهدف الوصول إلى حلول دائمة وتحسين توزيع المسؤوليات.

٨ - وثمة ارتباط وثيق بين السلام والأمن والعمل الإنساني وحقوق الإنسان وسياسات التنمية، وقد أصبح من الواضح أنه يتعين على المفوضية أن تعمل، على نحو منسق وفي إطار شراكة تتسم بالمزيد من التضامن، مع كيانات الأمم المتحدة وسائر الوكالات، من أجل تشجيع الأنشطة المضطلع بها لصالح اللاجئين والعائدين وفئات الأشخاص الأخرى التي تُعنى بها المفوضية. وهناك أهمية كبيرة لاضطلاع المفوضية بمضاعفة الحوار مع المكتب التنفيذي للأمين العام والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. ومن الواجب أيضا على المفوضية أن توثق الصلات مع إدارات الأمم المتحدة المعنية بمسائل السلام والأمن، وخاصة إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، فتحركات المهاجرين تؤثر على استقرار المناطق ذات الصلة، كما أن نجاح عملية من عمليات الإعادة قد يؤدي إلى تحديد عملية تتعلق بالسلام. وهذه الجهود تهمّ أيضا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومن دواعي الغبطة أن يُضطلع بالعمل قريبا مع المنسق الجديد لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ.

٩ - ومن الواجب على المفوضية أن تزيد من تعاونها مع العناصر الإنمائية الفاعلة من أجل إشراك اللاجئين على نحو كامل في أنشطة التنمية. ولقد انضمت مؤخرا إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وثمة أمل في أن تتيح هذه الشراكة إيجاد حلول دائمة للاجئين وسائر فئات الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية.

١٠ - وهناك أهمية للصلة بين طلبات اللجوء والهجرة، وبالتالي، فإنه ينبغي للمفوضية أن تعزز شراكاتها مع المنظمة الدولية للهجرة، وثمة إشارة موجزة لضرورة هذا التكامل. ومن اللازم، علاوة على ذلك، أن تواصل المفوضية تدعيم شراكاتها مع المنظمات غير الحكومية.

١١ - وبشأن طريقة تمويل المفوضية، يلاحظ أنها تعكس أيضا تلك الحقائق التي كانت قائمة في الخمسينات، عندما كان يتعين على المفوضية أن تهتم بمشكلة بعينها، وهي مشكلة لاجئي أوروبا، مع اضطلاعها بمهمة تبدو مؤقتة. وكما جاء في التدابير المقترحة في هذا الشأن في التقرير، ستستمر كفالة تمويل المفوضية من خلال المساهمات الطوعية، وإن كان من المقترح أن تُتخذ تدابير ترمي إلى توسيع نطاق قاعدة التمويل وتنويع مصادرها، ولا سيما عن طريق الالتجاء إلى القطاع الخاص. وثمة اقتراح أيضا بنموذج يقابل ٣٠ في المائة من قاعدة الموارد. وفي الوقت الذي يتعين فيه

توجيه الشكر إلى البلدان التي تستضيف اللاجئين والبلدان المانحة، فإنه ينبغي أن يشار إلى أن أكثر من نسبة ٨٠ في المائة من تمويل المفوضية تتأتى من ثمانية فقط من المانحين، مما يتعارض مع هدف تعددية الأطراف، ومما ينبغي بالتالي تغييره. ومن الجدير بالذكر، في النهاية، ما تضمنه الإجراء الأخير الوارد في التقرير بشأن زيادة الائتمانات المُعزاة إلى الميزانية العادية للأمم المتحدة.

١٢ - والخطر المتزايد الذي يتعرض له موظفو الشؤون الإنسانية يمثل مسألة أساسية، ولقد أصبح هذا الخطر أكثر إلحاحية أيضا في أعقاب الاعتداءات التي ارتكبت ببغداد ضد مكتب الأمم المتحدة، وبعد ذلك ضد مكاتب لجنة الصليب الأحمر الدولية، فضلا عن تلك الاعتداءات المتعددة التي وقعت خلال العام الماضي، لا في العراق وحدها، بل أيضا في أفغانستان وفي بلدان أخرى كذلك. وتقرير فريق التحقيق المستقل المعني بأمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة في العراق يوضح أن ثمة حاجة إلى تعزيز نظام الأمن، مما لا يتضمن مجرد اتخاذ بعض التدابير من قِبَل مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة، بل يتضمن الاضطلاع في الميدان بتعيين موظفين أكفاء يعرفون كيفية الاتصال بمحدثيهم على الصعيد المحلي لزيادة توضيح المبادئ الإنسانية التي تستند إليها أعمال المفوضية. وينبغي ألا يُنسى أن الهدف المنشود لا يقتصر على تعزيز قواعد الأمن، بل إنه يشمل أيضا تحسين البيئة السياسية.

١٣ - ولا يمكن النهوض بأعمال المفوضية في العراق إلا إذا اضطلع بها على نحو متسق مع السكان والسلطات على الصعيد المحلي. وثمة أولوية بالفعل لتعزيز قدرات السلطات العراقية، وخاصة توفير الدعم للوزير العراقي الجديد المعني بمسائل التشرد والهجرة.

١٤ - وفي نهاية المطاف، كانت هناك إشارة سريعة لمختلف عمليات المفوضية بأفريقيا وآسيا، إلى جانب الإشارة إلى بعض الوقائع المشجعة الواردة في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة (A/58/12). ومن المؤكد أيضا أنه يجب على المفوضية أن تستمر في بقائها بشمال منطقة القوقاز، حيث يمارس الضغط الآن على السكان الشيشان المشردين في إنغوشي كيما يعودوا إلى ديارهم، إلى جانب بقائها أيضا بكولومبيا، حيث يوجد أكثر من مليونين من المشردين.

١٥ - **السيد أندرابي** (باكستان): أعرب عن تأييد وفده للجهود المبذولة من قبل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين فيما يتصل بترشيد أنشطة المفوضية، بصفة خاصة، وأنشطة الأمم المتحدة، بصفة عامة، ثم طالب بتقديم إيضاحات بشأن مبادرة ''تكملة الاتفاقية''، وقال إنه يود أن يعرف ما إذا كانت الاتفاقات المتعددة الأطراف، التي أثارها المفوض السامي، سوف تُبرَم بين بعض البلدان والمفوضية، أم أنها ستسهم بطابع دولي، شأنها شأن الاتفاقية والبروتوكول المتعلقين بوضع اللاجئين. ومن المطلوب كذلك أن تُوفَّر تفسيرات بشأن مفهوم التنمية من خلال الدمج المحلي، فالبلدان التي تستقبل أعدادا كبيرة من اللاجئين من البلدان النامية في أكثر الأحوال، وسوف تتزايد الصعوبات التي تواجه هذه البلدان، حيث سيتعين عليها أن تتكفل بأعباء جماعات سكانية لا تعرف عنهم ما إذا كانوا سيعودون في يوم ما إلى بلدانهم الأصلية.

١٦ - السيد لوبيرز (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إن الهدف من مبادرة ''تكملة الاتفاقية'' يتمثل في بلوغ اتفاقات محددة ترمي إلى إتمام الالتزامات التي تعهدت بها البلدان في اتفاقية عام ١٩٥١ والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧، إلى جانب تحسين

توزيع العبء الذي يشكله اللاجئون، وتيسير السعي لإيجاد حلول دائمة. والاتفاقية والبروتوكول يتولّيان في الواقع فرض التزامات على الدول فيما يتصل بالمساعدة المقدمة للاجئين، ولكنهما لا يتعرضان لذكر توزيع الأعباء أو لوضع إطار لتنفيذ حلول دائمة.

١٧ - والمفوضية تبذل قصاراها لتشجيع إبرام اتفاقات عامة، من ناحية أولى، وإعادة توطين اللاجئين، من ناحية ثانية. وينبغي، من أجل هذا، أن يُضطلع بتشجيع البلدان على النهوض، في مجال المساعدة الإنمائية، بتلك الحصة المفروضة عليها في إطار الحلول الدائمة المتعلقة بوضع اللاجئين، وكذلك بمساندة المشاريع التي قد تفيد من اللاجئين والمجتمعات المُضيفة لها. والمفوضية تشعر، علاوة على ذلك، بالقلق من جراء تنقلات اللاجئين الثانوية، فهؤلاء اللاجئون يجدون أنفسهم عرضة للاتجار، حيث لا يتوفر أمامهم أي أمل حقيقي في الحصول على حل دائم، وكثيرا ما يكون هذا الاتجار مرتبطا بالجريمة. ويستند حل هذه المشكلة أساسا إلى الإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين، أو القيام بحل وسط، وهو الدمج المحلي.

١٨ - وعلى صعيد الاتفاقات العامة، يمكن لهذه الاتفاقات أن تتناول المساعدة الإنمائية أو الحد من تنقلات اللاجئين الثانوية أو إعادة التوطين. والمفوضية تعمل، في هذا الصدد، على العثور على بلدان تتسم بتصميم حقيقي على أن تكون قدوة يحتذى بها، كما تفعل الدانمرك وسويسرا واليابان، وكما ستفعل قريبا دون شك جنوب أفريقيا وكندا.

١٩ - وبغية توضيح مغزى المبادرات المتعلقة ببعض البلدان بصفة خاصة، هناك اللاجئون الصوماليون، على سبيل المثال، فهؤلاء اللاجئون قد فرّوا بعيدا عن بلد منشئهم، وأصبحت عودتهم قليلة الاحتمال. ومن الواجب بالتالي على المفوضية أن تجد بلدانا مضيفة لمن يتسم بوضع خاص من اللاجئين. وثمة حلول عامة ينبغي تطبيقها في إطار هذه الظروف على حالة بعينها، والبلدان التي تشارك في اتفاق عام بوسعها أن تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك وأن تنفذ التزامها من خلال تطبيقه على الصعيد الوطني.

٢٠ - وفي سياق الرد على السؤال الثاني لممثل باكستان، يلاحظ أن اللاجئين ليسوا بالضرورة عبئا على البلدان التي تستضيفهم، وأن المفوضية لا تقنع بمجرد تزويدهم بالطعام والمأوى والرعاية الطبية، مما يحتاجون إليه، بل أنها تشجعهم أيضا على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وذلك لتيسير إعادتهم إلى بلدهم في الوقت المناسب، أو إعادة توطينهم. والبلدان المضيفة هي التي تحدد مدى اندماج اللاجئين، وذلك من خلال السماح لهم، على سبيل المثال، بالاضطلاع بأنشطة زراعية. وفي الكثير من الحالات، أدت المساعدة المقدمة إلى اللاجئين إلى إفادة المجتمعات المضيفة أيضا، وذلك في حالة بناء طريق أو مستشفى على سبيل المثال. ولا يجوز أن ننسى، في النهاية، أن ثمة أعداداً كبيرة من اللاجئين تعيش خارج المخيمات، كما أنها أصبحت منتجة إلى حد عدم احتياجها إلى أية مساعدة. وهؤلاء اللاجئون أكثر ترددا فيما يتصل بعودتهم إلى بلدانهم الأصلية، واحتمال تمكينهم من الاستقرار نهائيا في البلد المضيف يبرز مشكلة أخرى، وهي مشكلة الحصول على جنسية هذا البلد. وفي هذا الصدد، يلاحظ أن المفوضية إذا كانت تشجع المواطنين على الاندماج، فإنها لا تقصد اكتسابهم لجنسية البلد المضيف.

٢١ - وبالإشارة إلى حالة جماعات الباشتون التي فرت من أفغانستان ولجأت إلى باكستان، يلاحظ أن الكثيرين من بينهم يقيمون بهذا البلد منذ ثلاثة أجيال، ويشغلون أحيانا مناصب هامة، حتى في داخل الحكومة، وهم يترددون كثيرا في العودة إلى أفغانستان. وهؤلاء اللاجئون

لا يشكلون عبئا ما، بل أنهم مساهمة طيبة في اقتصاد البلد المضيف.

٢٢ - ومن الجدير بالذكر أيضا، تلك الحالة القائمة في تنزانيا، فحكومة هذا البلد ترى أنه ينبغي إعادة اللاجئين الروانديين والبوروندیين، وهذا هو ما تسعى المفوضية إلى تحقيقه بقدر الإمكان. ولا يمكن، مع هذا، إكراه اللاجئين على العودة إلى بلد مليء بأعمال العنف، كما هو الحال بالصومال.

٢٣ - والأنشطة التي ترمي إلى تشجيع اللاجئين على بلوغ الاكتفاء الذاتي تؤثر، بصورة إيجابية، على البلدان والمجتمعات المُضيفة. والأمر يرجع إلى الحكومات فيما يتصل بعدم تحول اللاجئين إلى عبء على كاهل البلد، وجعلهم بدلا من ذلك طرفا مساهما في اقتصاده من خلال قيامهم بالانتاج.

٢٤ - **السيدة فوسانو** (اليابان): قالت إن بلدها يشعر بالتقدير إزاء الدور الرئيسي الذي تضطلع به المفوضية في مجال مساعدة اللاجئين. وثمة موافقة على ما ذكره المفوض السامي من أن مبدأ المساعدة الإنمائية للاجئين يتسم بأهمية كبيرة، حيث أنه يمكّن بالتالي من توخّي إيجاد حلول دائمة. ومن الواجب الآن أن تُنفّذ هذه الخطوة على الصعيد الميداني.

٢٥ - وثمة أمل في أن تُفضي جهود إعادة الإدماج المضطلع بها في أنغولا، والتي أسهمت فيها اليابان مؤخرا، إلى تطبيق أحد المفاهيم الرئيسية للمساعدة الإنمائية للاجئين، وهو البرنامج المسمى ''عمليات الإعادة الأربع''، أي إعادة التوطين وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة البناء. وأثناء تنفيذ المشاريع، ينبغي أيضا أن يُراعى، على نحو كامل، مفهوم الأمن البشري.

٢٦ - والخطوة المتكاملة السالفة الذكر تتطلب تعاوناً وثيقاً بين المنظمات الإنسانية ووكالات التنمية. وثمة تساؤل بشأن مستوى الفعالية الذي بلغه هذا التعاون منذ انضمام المفوضية إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وأيضا بشأن ما إذا كان هذا الترتيب المؤسسي كافيا لضمان القيام بتعاون فعال فيما بين المؤسسات المعنية.

٢٧ - **السيد سيمانكاس** (المكسيك): رحب بقيام المفوض السامي بذكر الصلات التي لا مبرر لها، والتي يقوم البعض، بدافع الكراهية أو العنصرية أو المصلحة السياسية أو الانتخابية، بالإشارة إلى وجودها فيما بين ملتمسي اللجوء والمهاجرين والجانحين، بل والإرهابيين، وأعرب عن أسفه لعدم ورود هذه العناصر في التقرير.

٢٨ - وثمة تأييد لما نادى به المقرر الخاص من الاتجاه نحو التعاون والتنسيق بين مختلف الوكالات المعنية بالمسائل المتصلة بالهجرة والمهاجرين، وذلك من أجل تجنب إزدواجية الاستخدام وتداخل مجالات الاختصاص.

٢٩ - **السيد كينيازهنسكي** (الاتحاد الروسي): قال إنه يود أن يعرف معايير تدخل المفوضية. واستفسر عما إذا كانت المفوضية تراعي الحساسيات السياسية ومبدأ سيادة الدول. وإذا كان قد حدث، في بعض الدول، أن أفضي وجود فراغ سياسي إلى قيام المجتمع الدولي بالتدخّل لمساعدة المشردين، فإن هذه حالات نادرة الوقوع. وغالبية الدول لديها السلطة اللازمة لمواجهة هذه الحالات، ومن الواجب أن يخضع تدخل المفوضية لموافقة الدول والأمم المتحدة. وثمة اتجاه نحو إثارة هذه المسألة، فالمفوض السامي قد أشار إلى وجود مشردين من الشيشان في إنغوشي يرغبون في العودة إلى ديارهم، وهذا موضوع سبق للاتحاد الروسي، مع هذا، أن أعرب عن رأيه فيه عدة مرات. ومن المطلوب من المفوض السامي أن يقدّم إيضاحات بشأن الحالات التي يتعين عليه فيها أن يولي اهتمامه بالمشردين، وكذلك بشأن تلك الحالات التي لا تقتضي تدخلا من هذا القبيل.

٣٠ - **السيد لوبيرز** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إن ممثلة اليابان قد ركزت على ذكر مشكلة الأمن البشري، التي تتسم، على الأقل، بنفس الأهمية المعزاة إلى الأمن العسكري.

٣١ - وبناء على اقتراح من المفوضية، قامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مؤخرا بدراسة مبدأ وضع مبادئ توجيهية واضحة من أجل تناول إطار صياغة حلول دائمة لمشكلة اللاجئين. وقررت المجموعة أيضا أن تأخذ هذه المسألة في الاعتبار في خطة عملها لعام ٢٠٠٤. وثمة ما يدعو إلى الاغتباط في هذا الصدد، فالفريق العامل المعني بالمسائل الانتقالية، الذي يجمع بين اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، قد قام أيضا بالنظر في هذه المسألة. وسوف تُنشر استنتاجاته في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

٣٢ - وثمة تأييد لما قاله ممثل المكسيك من أن اقتراحات المفوضية، التي تتسم ببعد هيكلي وعملي في نفس الوقت، تتضمن أيضا بعدا معنويا. وفي إطار من أطر الدعوة التي تبدو ضرورية، وجهت المفوضية بالتالي نداء إلى الحكومات والزعماء السياسيين من أجل اتخاذ مواقف تتميز بالمسؤولية، فضلا عن إظهار العدالة إزاء اللاجئين.

٣٣ - ومن منطلق الرد على ممثل الاتحاد الروسي، يلاحظ أن المفوضية لا تستطيع أن تولي اهتمامها بكافة المشردين في العالم. وينبغي أن يشار في هذا الصدد، على سبيل المثال، إلى أن هناك أعداد كبيرة تتعرض للتشرد من جراء الكوارث الطبيعية أو الفقر، أو بسبب مجموعة من هذه العوامل المختلفة، كما حدث في أفغانستان.

٣٤ - ومعايير تدخل المفوضية تتمثل في موافقة البلدان المعنية والأمم المتحدة ومساندة مجتمع المانحين. وفي حالة منطقة الشيشان، أوضحت المفوضية لسلطات الاتحاد الروسي أنها مستعدة للعودة إلى غروزني وغيرها من المناطق لتيسير عودة الشيشان، من خلال تيسير المساعدة والحماية لهم، في إطار عملية من عمليات العودة الطوعية. وعن طريق إعادة الثقة، ستؤدي هذه المبادرة إلى تشجيع عمليات العودة، فجانب المساعدة والحماية ليس من شأنه إلا أن يكون ذا طابع مؤقت.

٣٥ - **السيد بريتشا** (البوسنة والهرسك): قال إن حكومته تؤيد النتائج الواردة في تقرير المفوض السامي لعام ٢٠٠٢، والتي تفيد بأن عودة اللاجئين والأقليات بمنطقة البلقان قد تسارعت في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، وأنها قد أنجزت بكاملها تقريبا في عام ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة المعنية بالمطالبات العقارية سوف تنهي أعمالها في عام ٢٠٠٤.

٣٦ - والتقرير سالف الذكر يشير إلى اختتام أعمال الفريق العامل المعني بالشؤون المجتمعية، وبالتالي، فإن ثمة تطلعا إلى معرفة ما إذا كانت المفوضية تتوخى إنهاء عملياتها أثناء صيف عام ٢٠٠٤. وبشأن ما أُعرب عنه من قلق في التقرير فيما يتصل بالحلول الدائمة، ينبغي أيضا للمفوض السامي أن يقدم ما لديه من عناصر للتقدير في مجال الحالة الخاصة بالبوسنة والهرسك.

٣٧ - **السيدة محمد أحمد** (السودان): قالت إن حكومتها تؤيد المهمة التي يضطلع بها الأمين العام، وهي تعرب عن اغتباطها بما بينهما من صلات.

٣٨ - ومبادرة ''عمليات الإعادة الأربع'' تُعد في غاية النفع، سواء بالنسبة للبلدان الأصلية أم للبلدان المضيفة. وحكومة السودان توافق على أن الإعادة إلى الوطن تشكل بالفعل أفضل الحلول، ولكنها تتساءل عما إذا كانت المفوضية قد وجدت حلا ما لمسألة شرط وقف المساعدة. فتطبيق هذا الشرط، الذي يتم أحيانا بشكل أسرع مما ينبغي، قد أثّر إلى حد كبير على حالة الكثير من اللاجئين الذين عادوا إلى السودان بدون مساعدة

المفوضية، وذلك على الرغم من استمرارية احتياجهم إلى دعم منها.

٣٩ - وإزاء ما جاء من معلومات بشأن توخي المفوض السامي لزيارة السودان عما قريب، فإن حكومة هذا البلد ترحب بذلك. وهي تأمل في أن يتوصل المفوض السامي إلى الاقتناع، في هذا الصدد، بضرورة اتخاذ تدابير من شأنها أن تحسن أحوال اللاجئين بالسودان، وأحوال اللاجئين السودانيين خارج البلد كذلك، وبأنه ينبغي لمهمته أن تستمر إلى ما بعد عملية إحلال السلام، التي تتطور على نحو موات.

٤٠ - وفيما يتعلق بالموارد والتمويلات اللازمة للمفوضية، يشاطر السودان المفوض السامي فيما يشعر به من قلق، فتمويل المفوضية سيؤثر بالطبع على البرامج الوطنية. وثمة تساؤل بشأن ما إذا كانت قد اتخذت مبادرات مبتكرة من أجل كفالة تمويل المفوضية ومساندة البرامج القائمة في البلدان المعنية.

٤١ - **السيد أندرابي** (باكستان): استفسر عن طريقة ترشيد عملية تقديم تقارير المفوضية إلى الجمعية العامة. وقال إنه يأمل في أن تستمر المفوضية في عرض تقاريرها على اللجنة الثالثة، وفي ألا تتطلع إلى مخاطبة الجمعية العامة مباشرة.

٤٢ - **السيد لوبيرز** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إنه متفق مع ممثل البوسنة والهرسك على أن حكومة هذا البلد والمفوضية قد اضطلعتا بعمل بالغ النفع، مما يمثل نجاحا سبق إبلاغه إلى أجهزة الإعلام. وسوف تقوم المفوضية بتقليل حجم وجودها في البوسنة والهرسك مع استمرارها في الاعتناء ببعض المسائل التي تهمها.

٤٣ - ومن منطلق الرد على ممثلة السودان، يلاحظ أنه عند حلول السلام في بلد ما، فإن المفوضية تستعد إلى اللجوء، في يوم ما، إلى شرط وقف المساعدة، وفي حالة عدم تطبيق هذا الشرط، فإنها تقيم علاقة دائمة مع المفوض السامي والأطراف المعنية. ومع هذا، فإن هذا الشرط لا يُطبَّق إلا بشكل تدريجي، كما كان الحال في الصراع الذي دار بين إريتريا وإثيوبيا. وبيّن أنه سيذهب إلى السودان في إطار الأمل في لقاء أشخاص يتسمون بحسن النية وبالرغبة في السلام. وبشأن مسألة الموارد، ينبغي التشديد على مفهومي تعددية الأطراف وتقاسم المسؤوليات، مما ورد في مبادرة ''تكملة الاتفاقية''. وفي أعقاب اجتماع مونتيري، ينبغي القيام بكل ما يمكن بهدف الاستفادة من الإمكانات المترتبة على تطبيق هذه المبادئ. ولا يجوز للمجتمع الدولي أن ينظر إلى مسألة اللاجئين والمشردين باعتبارها لا تهم سوى البلدان المضيفة وحدها. وهذه المسألة تتطلب في الواقع إلتزاما سياسيا من قبل الجميع. ونحن نعيش، لسوء الحظ، في عالم يفضل فيه الكثيرون الأخذ بعلاقات ثنائية مع الإحجام عن اللجوء إلى الإضطلاع بمبادرات متعددة الأطراف. وفي مبادرة ''تكملة الاتفاقية''، يلاحظ أن المفوضية تتصدى لهذه المشكلة من خلال محاولة إقناع بعض البلدان بأن تلتزم بالتدخل على نحو محدد، مما يشكل حلا وسطا بين تعددية الأطراف والثنائية.

٤٤ - وفي سياق الرد على ممثل باكستان، يُراعىَ أن بعض الأسئلة قد وجهت بشأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولكن المفوضية ستستمر في مخاطبة اللجنة الثالثة، التي يتعين عليها أن تضطلع بالمناقشة اللازمة قبل أن تحيل استنتاجاتها إلى الجمعية العامة. ومن المتوخَّى، في الواقع، تقليل تدخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تدخل اللجنة الثالثة.

٤٥ - **السيدة نعمان** (اليمن): قالت إنها تود أن تعرف ما هية التدابير التي تتخذها المفوضية من أجل توفير

المساعدة إلى البلدان التي تستضيف لاجئين من ذوي المصلّية الإيجابية، وأيضا من أجل مواجهة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا).

٤٦ - **السيد بريتشا** (البوسنة والهرسك): قال إنه يشكر المفوض والمفوضية على ما قدماه من مساعدة إلى بلده. وثمة أهمية كبيرة للتدخلات التي اضطُلِع بها على الصعيد الميداني، في البوسنة والهرسك، لصالح اللاجئين والمشردين.

٤٧ - **السيد لوبيرز** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال، في معرض الرد على ممثلة اليمن، إن أعمال المفوضية تندرج في إطار واسع النطاق، وعلى هذا النحو، تم الاتفاق في اليمن مع الحكومة على الشروع في تسجيل، لا مجرد الأسر، بل كل فرد من الأفراد، بما في ذلك المولودين حديثا.

٤٨ - وفي إطار المساعدة الطبية التي تضطلع المفوضية بتقديمها منذ زمن طويل في مخيمات اللاجئين، تتولى المفوضية إبلاغ اللاجئين بالمخاطر الصحية وبطريقة مواجهتها. ولدى تفشي وباء فيروس نقص المناعة/مرض الإيدز (السيدا)، استندت المفوضية إلى هذه التجربة. ولقد أتاحت الدراسات المضطلع بها التوصل إلى استنتاج لم يكن متوقعا، فمعدل الإصابة بفيروس نقص المناعة/مرض الإيدز (السيدا) داخل مخيمات اللاجئين كان أقل مستوى، بشكل عام، عن معدل الإصابة لدى سكان البلدان المضيفة. ولقد أمكن الحصول على هذه النتائج بفضل سياسة الإعلام والمساعدة التي تنهض المفوضية بأعبائها.

٤٩ - وفي أعقاب ذلك، اتصلت المفوضية بالمسؤولين في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة/مرض الإيدز (السيدا) لإبلاغهم بنجاح ما تم من حملات إعلامية، ومناقشتهم في إمكانات توفير المساعدة للمصابين بالمصلّية الإيجابية، مع تركيز الاهتمام على ضرورة إدراج اللاجئين في كافة التدخلات.

٥٠ - **السيد مانتوفاني** (إيطاليا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان العشرة المنضمة إليه، وكذلك للبلدان المنتسبة إليه وهي بلغاريا وتركيا ورومانيا، علاوة على أيسلندا (وهي عضو بالرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والمنطقة الاقتصادية الأوروبية)، فقال إنه يلاحظ، مع الارتياح، استمرار المفوضية، في عام ٢٠٠٢، في مساعدة اللاجئين الأفغان في العودة إلى ديارهم، في إطار عملية من أكبر عمليات إعادة التوطين التي جرت خلال السنوات الثلاثين الأخيرة. ومن دواعي الغبطة كذلك، عودة كثير من اللاجئين الأفريقيين والآسيويين إلى بلدانهم (أنغولا وبوروندي وتيمور الشرقية وسري لانكا وسيراليون على التوالي)، فضلا عن ذلك الدور الذي اضطلعت به المفوضية في مجال إقامة جهاز للطوارئ لمواجهة الأزمة الوشيكة الوقوع بالعراق. ومن دواعي الأسف، ما وقع من أعمال عنف أدت إلى حدوث تدفقات جماعية جديدة للاجئين، وخاصة في غرب أفريقيا وفي منطقة البحيرات الكبرى وفي كولومبيا وبشمال القوقاز أيضا.

٥١ - والاتحاد الأوروبي يؤيد المفوض اللسامي في تشديده على آثار بعض الظواهر المعاصرة بالنسبة للحماية الدولية للاجئين: الروابط الوثيقة بين طلبات اللجوء والهجرة، ونزوح السكان في أعقاب الصراعات الداخلية والدولية. والشواغل المتزايدة المتولدة عن مسائل الأمن بالبلدان التي تواجه تهديدات إرهابية، والمشاكل المستمرة المتعلقة بالفقر والتخلف.

٥٢ - ومن رأي الاتحاد الأوروبي أن جدول أعمال الحماية، الذي وُضع في العام الماضي، و"تكملة الاتفاقية يشكلان مبادرتين مفيدتين من شأنهما مساعدة الدول في

كفالة حماية اللاجئين وإيجاد حلول دائمة، إلى جانب مساعدة المفوضية في الاضطلاع بولايتها. وبشأن جدول أعمال الحماية، يرحب الاتحاد الأوروبي بالتدابير التي اتخذتها المفوضية بالفعل من أجل كفالة تطبيقه، وهو ينوّه بالمجموعة الأولى من النتائج المستقاة من جدول الأعمال هذا، وهي النتائج التي اعتمدت في الدورة الأخيرة للمجلس التنفيذي، ولا سيما تلك النتيجة التي ترمي إلى تحسين حماية اللاجئين وملتمسي اللجوء والأشخاص المشمولين بصلاحيات المفوضية ضد الاستغلال والعنف الجنسيين، مما يُعد مسألة ذات أولوية لدى الاتحاد الأوروبي. والاتحاد يرحب كذلك بالقيام مؤخراً من جانب المفوضية باعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بأعمال العنف الجنسية أو القائمة على أساس نوع الجنس، فضلا عن اعتماد المفوضية أيضا لمدونة لقواعد السلوك تنطبق على موظفيها. وبشأن ''تكملة الاتفاقية''، أحاط الاتحاد الأوروبي علما بإطار تنفيذ الحلول المستدامة لدى المفوضية، وهو إطار يستند إلى ثلاثة وسائل متميزة ومتكاملة: عمليات الإعادة الأربع (إعادة التوطين وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة البناء)، والمساعدة الإنمائية للاجئين، والتنمية من خلال الدمج المحلي؛ ويستهدف هذا الإطار تشجيع الاستقلال الذاتي للاجئين والعائدين، ومساندة القاعدة الاقتصادية للمجتمعات المحلية التي تضم اللاجئين. والاتحاد الأوروبي ينوي أن يتابع عن كثب مسيرة هذه العملية، التي تقتضي كامل المشاركة من جانب عناصر فاعلة أخرى، مثل الحكومات والوكالات الإنمائية.

٥٣ - والاتحاد الأوروبي يرحب مع الارتياح بما اقترحه المفوض السامي في الاجتماع الأخير للجنة التنفيذية بشأن برامج التنمية التي تستهدف مساعدة اللاجئين والبلدان المضيفة، وموضوع التنقلات الثانوية للاجئين، فضلا عن الاستخدام الاستراتيجي لإعادة التوطين. والاتحاد سيواصل متابعة تنفيذ ''تكملة الاتفاقية''، وهو مهتم، بصفة خاصة، بمسألة إعادة التوطين.

٥٤ - والاتحاد الأوروبي يقوم الآن بدراسة وضع طريقة شاملة من شأنها أن تتناول مختلف الحالات التي يواجهها اللاجئون. وفي شهر حزيران/يونيه الماضي، دعا المجلس الأوروبي لسالونيكا اللجنة إلى إجراء دراسة تستهدف العمل على تناول مسألة دخول الأشخاص الذين يلتمسون الحماية إلى الاتحاد الأوروبي بطريقة أكثر رشاداً، وإيجاد وسيلة لتحسين القدرة على حماية مناطق المنشأ، ويتمثل المقصد المنشود في هذا الصدد في تقديم تقرير مفصّل يتضمن اقتراحات بشأن أسلوب العمل إلى جانب شرح الآثار القانونية ذات الصلة، وذلك إلى المجلس، من الآن وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وينوي الاتحاد أن يعمل في تعاون وثيق مع المفوضية فيما يتصل بهذا الأمر.

٥٥ - والاتحاد الأوروبي بصدد إقامة منطقة للحرية والأمن والعدالة. ومعاهدة أمستردام والمجلس الأوروبي لتامبير (فنلندا، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩) قد وضعا إطارا سياسيا لصياغة إجراءات مشتركة للجوء بأوروبا، بناء على تطبيق اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين تطبيقاً شاملاً كاملاً. وفي سياق رئاسة إيطاليا، سيعمل الاتحاد الأوروبي بنشاط على وضع اللمسات النهائية لمبدئين توجيهيين هامّين من شأنهما أن يُكملا القواعد الأساسية الدنيا التي تتعلق باللجوء والحماية الدولية، كما أنه سيدرس باهتمام الاقتراحات والملاحظات التي قدمها المفوض السامي بشأن النصوص القانونية التي تجري صياغتها في الوقت الراهن.

٥٦ - ومن الجدير بالتأكيد، تلك الصلة القائمة بين طلبات اللجوء والهجرة، وهي صلة تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة للاتحاد الأوروبي. والاتحاد يعتبر أن هاتين المسألتين

منفصلتان عن بعضهما، وهو يطالب بالاستمرار في تناولهما على نحو مستقل من أجل تجنب إساءة استخدام الحق في اللجوء في أغراض الهجرة. والاتحاد يشاطر المفوضية في مشاعر القلق التي أعربت عنها في هذا الصدد، وهو يرى أيضا أنه ينبغي أن توضع آليات سريعة وفعالة لتحديد وضع اللاجئ وإتاحة التعرّف على الأشخاص الذين يحتاجون بالفعل إلى حماية دولية واكتشاف طلبات اللجوء التي يقدمها دون مبرر اللاجئون الاقتصاديون.

٥٧ - ومن المؤسف أن ميزانية المفوضية غير كافية، والاتحاد الأوروبي هو المصدر الرئيسي لتمويلها. وهو مستعد للمشاركة في المناقشات الرامية إلى جعل هذا التمويل مناسبا وقابلا للإستدامة ولإمكانية التنبؤ به، كما أنه يؤيد جهود المفوضية لالتماس موارد جديدة، ولا سيما لدى القطاع الخاص، ويطالب بتكريس حصة أكبر قدرا من الميزانية العادية للأمم المتحدة من أجل المفوضية، ويحث المفوضية على القيام في أثناء ذلك بالجنوح إلى الفعالية لدى استخدام مواردها الهزيلة.

٥٨ - والاتحاد الأوروبي مقتنع، في نهاية المطاف، بأن ثمة ضرورة لاضطلاع المفوضية بتحديد مجالات لتدخلها على سبيل الأولوية، والاستمرار في إقامة شراكات استراتيجية مع الحكومات والمنظمات الإنسانية والوكالات الإنمائية والمنظمات غير الحكومية.

٥٩ - **السيد سيف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن المفوضية قد كفلت العودة الطوعية إلى الوطن بالنسبة لجماعات غفيرة من السكان اللاجئين منذ وقت طويل. وفي أفغانستان، أسهمت المفوضية منذ عام ٢٠٠٢ في إعادة ما يزيد على ٢ مليون من اللاجئين إلى بلدهم، وهذا رقم لم يسبق له مثيل، إلى جانب قيامها بتيسير إعادة دمجهم في المجتمع. وفي أنغولا، عاد ما يقرب من ١٥٠ ٠٠٠ من اللاجئين منذ نهاية الحرب، والمفوضية تبذل قصاراها من أجل إعادة أكبر عدد ممكن قبل حلول موسم الأمطار، وذلك بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، إلى جانب شتى المنظمات غير الحكومية. وثمة أعداد كبيرة من اللاجئين السيراليونيين قد عادت من غينيا كيما تبدأ حياة جديدة.

٦٠ - ومن المأمول فيه أن يتمكن اللاجئون العراقيون، من جانبهم، من العودة إلى ديارهم في وقت قريب نسبيا. وفي إطار التأييد الجماعي لقرار مجلس الأمن ١٥١١، يلاحظ أن الولايات المتحدة تعتمد على تعاون أوسع نطاقاً من جانب الشعب العراقي والأمم المتحدة وسائر العناصر الفاعلة من أجل إعادة الاستقرار إلى العراق وإتاحة عودة مئات الآلاف من اللاجئين. ولقد اضطلعت المفوضية بصورة تدريجية بإعادة ٢٠٠٠ من هؤلاء اللاجئين. وفي مؤتمر مدريد، الذي عُقد في شهر تشرين الأول/أكتوبر الأخير، كان ثمة تركيز على تمكين العراقيين من تسوية مشاكلهم الإنسانية بأنفسهم، تحت إشراف الوزير المعني بمسائل النزوح والهجرة، السيد محمد العتيب، الذي توليه الولايات المتحدة كامل دعمها.

٦١ - وتأمل الولايات المتحدة أيضا في تحسن الأحوال بليبريا وبوروندي والسودان في عام ٢٠٠٤، وهي ترحب باستئناف المفاوضات بين بوتان ونيبال، مما قد يسمح بعودة اللاجئين البوتانيين.

٦٢ - ومما يدعو إلى الأسى، ذلك المصير الذي ينتظر الملايين من اللاجئين الآخرين، الذين لا يوجد لهم، فيما يبدو، حل دائم في المستقبل القريب. والولايات المتحدة مقتنعة بضرورة الأخذ بنهج متعدد الأطراف في مجال حماية اللاجئين وتوفير المساعدة اللازمة لهم، وهي تهيب بجميع البلدان المانحة أن تخصص للمفوضية الموارد التي تحتاجها حتى تضطلع بمهمتها. والولايات المتحدة قد

قدمت ٣٠٧ من ملايين الدولارات للمفوضية في عام ٢٠٠٣، ولكن ميزانيتها لا تزال غير كافية إلى حد بعيد على الرغم من زيادة المساهمات الموفرة لها. والولايات المتحدة ترحب بقبول المفوضية لتقدير تكاليف احتياجات اللاجئين فيما يتصل بميزانية عام ٢٠٠٥، حيث سيتيح هذا المقارنة بين الاحتياجات والموارد.

٦٣ - وبالنسبة للولايات المتحدة، لا تزال حماية اللاجئين بمثابة أولوية من الأولويات. واللاجئون مشمولون بالصراع ومعرضون للطرد وخاضعون للتجنيد بالإكراه ومُبتلون بالعنف الجنسي، ومن الواجب أن تُرصد للمفوضية الموارد التي تحتاجها حتى تتمكن من توفير الحماية والخدمات الاجتماعية في الميدان، ووضع نظام فعال للتسجيل، وتزويد موظفيها وشركائها بالتدريب اللازم في مجال الحماية. والولايات المتحدة ترحّب بالمذكرة الأخيرة للأمين العام بشأن التدابير الواجبة الاتخاذ لمكافحة مشكلة الاستغلال والعنف الجنسيين، إلى جانب التدابير الوقائية والتصحيحية المتخذة من جانب المفوضية لعلاج هذا الأمر. وإذا كان عدد الحالات القائمة في هذا الصدد يبعث على الإنزعاج، فإن هذا قد يكون راجعا إلى زيادة إدراكنا للمشكلة مع تضاؤل ترددنا في الحديث عنها.

٦٤ - والاحتياجات المتعلقة بحماية اللاجئين من النساء والأطفال لا تزال من الأولويات لدى حكومة الولايات المتحدة، التي لم تتنازل عن فكرها القائلة بأن من المستحسن أن يكون هناك منسقون من ذوي الخبرة، بدلا من وجود مستشارين، في الأمم المتحدة، وذلك بهدف كفالة مراعاة المسائل المتصلة باللاجئين من النساء والأطفال في سياسات وبرامج المفوضية.

٦٥ - والولايات المتحدة، التي تؤيد بكل حزم إعادة التوطين، ترحب باهتمام المفوضية عن كثب بهذا الحل، الذي يشكل وسيلة للحماية الضرورية بالنسبة لفئة ضئيلة من اللاجئين، وهي ستوفر المساعدة اللازمة في هذا الصدد.

٦٦ - وبشأن ''تكملة الاتفاقية'' التي أثارها المفوض السامي، ترى الولايات المتحدة أنه قد يكون من المناسب للبلدان، التي تتطلع إلى إيجاد حلول لحالات بعينها، أن تقوم بإبرام اتفاقات خاصة، ولكنها تخشى أن يعاد تسمية هذه المبادرة بـ''إنقاص الاتفاقية'' في حالة عدم إنجاز عملية الحماية. وليس بوسع المفوضية أن تتملّص من مسؤولياتها المتعلقة بالإشراف والمتابعة.

٦٧ - **السيد إيغلوف** (سويسرا): قال إنه لا بد أن يُضطلع بتعاون أكثر وثاقة بين المفوضية وسائر كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما تلك الكيانات التي تهتم بالتنمية والسلام والأمن إلى جانب حقوق الإنسان، وذلك من أجل التوصل إلى حلول دائمة لمشكلة اللاجئين، فضلا عن تعزيز الحماية الدولية. وسويسرا تتطلع إلى إعداد تقييم للمشاريع التجريبية التي تُنفذ على الصعيد الميداني في إطار نهج ''عمليات الإعادة الأربع'' (إعادة التوطين وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة البناء)، مما يحظى بتشجيع المفوضية.

٦٨ - وفيما يتعلق بالمشردين، تحبذ سويسرا القيام بتعاون فيما بين الوكالات، سواء على الصعيد الميداني أم على صعيد المقر، وهي توصي المفوضية بأن تعزز من روابطها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى جانب اضطلاعها بدور أكثر نشاطا لدى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وسويسرا تشجع المفوضية أيضا على توثيق صلاتها مع المنظمات غير الحكومية، التي لا تعمل على الصعيد الميداني فحسب، بل تسهم كذلك على نحو ملموس في المناقشات الاستراتيجية.

٦٩ - وسويسرا ترى أنه ينبغي أن يُتاح للمفوضية ما تحتاجه من موارد من أجل النهوض بأعباء ولايتها، ولكنها تُوصيها، لدى قيامها ببرمجة أنشطتها التشغيلية، بأن تجنح إلى التشدد على الصعيد المالي، وأن تحدّد أولويات لها واضحة المعالم، حتى تستجيب لاحتياجات اللاجئين والأشخاص المشمولين بصلاحياتها بأسلوب يتسم بالشفافية والفعالية.

٧٠ - وسويسرا تؤيد تماما مبادرة ''تكملة الاتفاقية''، التي أعلنها المفوض السامي بهدف تعزيز نظام الحماية الدولية. وهي بلد من البلدان المُيسِّرة لمسألة ''التنقلات الثانوية وغير المنتظمة''، ومن ثم، فإنها تود الشروع في حوار بشأن مسؤوليات كل من بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد فيما يتعلق باللاجئين (''مبادرة برن'')، مع استناد هذا الحوار لدراسات لحالات بعينها، كما أنها تدعو الدول المعنية إلى المشاركة في هذه المناقشة.

٧١ - وفي إطار الجدال بشأن الصلات القائمة بين طلبات اللجوء والهجرات، تدعو سويسرا المفوض السامي إلى مواصلة مبادراته الرامية إلى حماية اللاجئين وملتمسي اللجوء أثناء تحركات المهاجرين الأوسع نطاقا، وهي تساند ذلك التحالف الاستراتيجي القائم بين المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية.

٧٢ - ومن الجدير بالتحية، موظفو المفوضية، في المقر وفي الميدان، إزاء ما يضطلعون به لصالح من هم بحاجة إلى الحماية والمساعدة، وإن كان ثمة قلق بالغ لتدهور ظروف عملهم. ومن الحريّ بالإدانة، ما حدث من اعتداء على مبنى لجنة الصليب الأحمر الدولية ببغداد، ومن المطلوب أن يُحال المسؤولون عن هذا الحادث إلى ساحة العدالة.

٧٣ - **السيد هوبين** (الصين): قال، فيما يتعلق بأعمال موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنه يهدي تحيته إلى كل من ضحوا بحياتهم أثناء اضطلاعهم بواجباتهم.

٧٤ - وثمة تشديد، فيما يخص حماية اللاجئين، على المشاكل القائمة، والتي وردت في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/58/12). وفي هذه الأيام، يأتي اللاجئون، في أغلب الأحوال، من البلدان النامية وأقل البلدان نموا، كما أن هذه البلدان هي التي تستضيف في أكثر الأوقات أعدادا كبيرا من اللاجئين. وفي أفريقيا وآسيا، تأثرت الاقتصادات والمجتمعات، على مر السنين، بهذه الظاهرة تأثرا شديدا.

٧٥ - وفي ضوء الحالة الراهنة، يجب على المجتمع الدولي أن يوفر لهذه البلدان المضيفة، التي تساهم بشكل واسع النطاق في حماية اللاجئين، مساعدة متزايدة، وفقا لمبادئ التضامن الدولي وتقاسم المسؤوليات، وأن يُعين هذه البلدان أيضا، في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، على تنمية اقتصاداتها بهدف القضاء على أسباب مشكلة اللاجئين.

٧٦ - ومن رأي الصين أن الإعادة إلى الوطن، بناء على موافقة طوعية، ينبغي أن تكون بمثابة الحل المفضّل على المدى الطويل، ولا سيما عندما يصل اللاجئون إلى أعداد كبيرة، وإن كان ينبغي أن يُنظر أيضا في إعادة التوطين والدمج على الصعيد المحلي. والصين تؤيد الاستراتيجية المسماة ''عمليات الإعادة الأربع'' (إعادة التوطين وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة البناء)، فضلا عن المساعدة الإنمائية للاجئين والتنمية من خلال الدمج المحلي، مما اقترحته المفوضية. وهي تأمل في أن تتيح موارد المفوضية، بصفة خاصة، حل مشكلة من قاموا باللجوء منذ وقت طويل.

٧٧ - والصين تهنئ المفوض السامي إزاء إعلانه لـ''عملية مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

لعام ٢٠٠٤''، التي تستند إلى مشاورات واسعة النطاق، لمحاولة حل المشاكل التي تفرضها حماية اللاجئين. وهي تدعو المجتمع الدولي إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة اللاجئين وإلى تعزيز روح التعاون، كما أنها تشجع المفوضية على مواصلة جهودها الرامية إلى تحسين إدارتها الداخلية وفعاليتها إلى جانب تدعيم ما لها من صلات وما تقوم به من تنسيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية. وهي تأمل أيضا في أن تبقي المفوضية دائما على وفائها لولايتها الأساسية، وهي حماية اللاجئين، وكذلك لتلك المبادئ التي تجعل منها وكالة إنسانية بعيدة عن التّسيّس أو التحيز.

٧٨ - **السيدة بوتو** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): تحدثت باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقالت إن عمليات السلام قد سادت في السنتين الأخيرتين وأسهمت في تحسين أحوال معيشة عدد كبير من اللاجئين والنازحين الذين عادوا إلى بلدهم، ومع هذا، فإن حالة اللاجئين على الصعيد العالمي لا تزال مبعث قلق بالغ، كما أنها قد تفاقمت في بعض الأحيان. وثمة ملايين عديدة قد تعرضت لصراعات دورية، وخاصة في أفريقيا، مما لا يدع مجالا للأمل في التوصل إلى حل دائم، وهذا يهدد الاستقرار ويعوق التنمية الاجتماعية — الاقتصادية.

٧٩ - والدول أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لم تكن بمْعزلٍ عن هذه الآفة. وهي تستضيف اليوم كذلك عددا كبيراً من اللاجئين، وذلك في نفس الوقت الذي تتعرض فيه بالفعل لانعدام الأمن، وخاصة على الصعيد الغذائي، وتُضاف إلى ذلك بعض الصعوبات الإنسانية والأوبئة، من قبيل الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا).

٨٠ - والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تشعر بالاغتباط إزاء عمليتي السلام بأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فدعم السلام والاستقرار في هذين البلدين سيسهم في تهيئة حلول مستدامة لمشاكل اللاجئين في بلدان الجماعة. وفي الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يزال الافتقار إلى الأمن ونقص الهياكل الأساسية يعوقان، مع هذا، إمكانية الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفا، ولا سيما النساء والأطفال.

٨١ - والبلدان الأفريقية، التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين والمشردين على أرضها، يتعين عليها بالتالي أن تواجه عبئا شديد الوطأة على مواردها المحدودة. ومن الواجب، إذن، أن تُعزز المساعدة المقدمة إلى البلدان المضيفة، وفقا لمبدأ تقاسم المسؤوليات.

٨٢ - ومن المحتم على المجتمع الدولي أن يواصل التصدي للأسباب الجذرية للصراعات، التي تسبب تنقلات اللاجئين، وعليه، بغية الاضطلاع بهذا، أن يقضي على تلك الآفات التي تتمثل في الحرب والفقر والظلم. وينبغي لكافة العناصر الفاعلة، سواء كانت دولا أم غير دول، أن تلتزم بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن تطبق القانون الدولي، وأن تحترم سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. ومن الضروري، علاوة على ذلك، مساندة الجهود المبذولة في مجال دعم السلام وحل ومنع الصراعات، بهدف إدامة عودة اللاجئين في الوقت المناسب.

٨٣ - والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ترى أن الإعادة إلى الوطن بناء على موافقة طوعية تشكل أفضل الحلول وأكثرها دواما. وهي تحيي تقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا (A/58/353)، إلى جانب الجهود المبذولة من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات أخرى

كذلك بهدف مساعدة اللاجئين القُصّر غير المصحوبين، الذين يشكلون أضعف فئات اللاجئين وأكثرهم عرضة لمخاطر من قبيل التجنيد في القوات المسلحة والعمل القسري والاستغلال الجنسي وسوء المعاملة. والجماعة الإنمائية تشعر بالاغتباط أيضا إزاء الاستنتاج المتعلق بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين (ملحق A/58/12/Add.1) الذي وضعته اللجنة التنفيذية للمفوضية في دورتها الرابعة والخمسين ومن رأي الجماعة أنه ينبغي، علاوة على ذلك، أن تكون هناك نظم مناسبة لمكافحة العنف الذي يتسم بطابع جنسي أو بطابع قائم على أساس الجنس، بصفة خاصة.

٨٤ - والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ترى أنه لا بد من تزويد المفوض السامي بالموارد اللازمة لتنفيذ حلول دائمة. وقد أشار تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/58/12) إلى استراتيجية التعاون المؤسسي المسماة ''عمليات الإعادة الأربع'' (إعادة التوطين وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة البناء)، التي تجمع بين الوكالات الإنسانية والوكالات الإنمائية على نحو من شأنه تشجيع العودة الدائمة والمساهمة في مكافحة الفقر والعمل على إدارة الشؤون بأسلوب سليم. وفيما يخص قدرة المفوضية على الاضطلاع بمهامها، تأمل الجماعة الإنمائية بصفة خاصة أن تقوم المفوضية، عند تحديد أنشطتها وأولوياتها، بمراعاة الصعوبات التي تواجهها البلدان المضيفة النامية.

٨٥ - وفي سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يلاحظ أن ثمة أملاً في أن تقوم البلدان الأفريقية بتعزيز قدراتها على منع وإدارة وحلّ الصراعات، إلى جانب تهيئة الظروف اللازمة للإضطلاع بتنمية اجتماعية - اقتصادية ترمي إلى تحسين حالة اللاجئين بالقارة.

٨٦ - **السيد لوفالد** (النرويج): أشار إلى تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن تعزيز قدرة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الاضطلاع بولايتها، ثم شدد على جدوى ''عملية مفوض الأمم المتحدة السامي لعام ٢٠٠٤''، ورحب باللجوء إلى توافق الآراء باللجنة التنفيذية. وذكر علاوة على ذلك المشاورات العالمية بشأن الحماية الدولية التي أدت إلى وضع جدول أعمال الحماية، وكذلك نَهْج ''عمليات الإعادة الأربع'' (إعادة التوطين وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة البناء) الذي يبشر بخير كثير. وفضلا عن ذلك، فإن مبادرة ''تكملة الاتفاقية'' التي وضعها المفوض السامي قد أسهمت بالفعل في العودة إلى التماس حلول دائمة بشأن اللاجئين.

٨٧ - والتقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/58/12) يتضمن، بصفة خاصة، وصفا للتقدم المحرز والمشاكل القائمة في هذا المجال. والوسائل المتاحة جديرة بإعادة الدراسة، وذلك بشكل يمكن من مجابهة ''تحديات الحداثة''. ولقد أدت ''عملية المفوض السامي لعام ٢٠٠٤'' إلى القيام من جديد بتقييم العلاقات السائدة بين المفوضية وسائر منظومة الأمم المتحدة والوكالات التشغيلية والتنفيذية. وكان ثمة تركيز على تعزيز الروابط مع وكالات الأمم المتحدة وتحسين التنسيق والشراكات.

٨٨ - وفيما يتعلق بالتمويل، تلاحظ النرويج أن أعمال المفوضية قد تعرقلت من جراء وجود هيكل تمويلي لا يتناسب على الاطلاق مع مسؤولياتها العالمية أو مع توقعات المجتمع الدولي. وليس من المقبول أن يقوم ثلاثة فقط من المانحين بتمويل نصف الميزانية السنوية للمفوضية، ولا أن يتولى ١٢ من هؤلاء المانحين توفير ما يقرب من ٩٠ في المائة من هذه الميزانية. وهذا يفضي في الواقع إلى

هبوط هذه الميزانية تدريجيا، بصفة خاصة، كما أنه لا يعكس إطلاقا أبسط احتياجات اللاجئين.

٨٩ - وثمة بلدان عديدة لا ترى للأسف أن من المتعين عليها أن تساهم في هذه الميزانية، في حين أن البلدان النامية المضيفة تضطر إلى تحمّل أعباءٍ متزايدة، وليس أمامها من خيار سوى أن تستقبل اللاجئين على الرغم مما تعانيه من صعوبات. ويتبين أيضا من التقرير أنه ينبغي للمفوضية، لدى اضطلاعها بمهمتها، أن تسترشد بروح للتضامن، وبإحساس بأداء الواجب وتقاسم المسؤوليات، إلى جانب حرْصها على أن تصبح مؤسسة متعددة الأطراف بالفعل. ومن الواجب عليها بالتالي أن تتمكن من تحسين قاعدة تمويلها، فضلا عن قابلية هذا التمويل للتنبؤ.

٩٠ - والقانون الأساسي للمفوضية ينص على تغطية نفقاتها الإدارية من الميزانية العادية. ويجب على الجمعية العامة أن تؤيد تلك الزيادات المتواضعة التي اقترحها الأمين العام، وأن تضع خطة متعددة السنوات. وعدم مراعاة أحكام القانون الأساسي يؤثر، في الواقع، بشكل مباشر على المفوضية، وكذلك على اللاجئين أنفسهم. وقد أمكن توسيع نطاق قاعدة التمويل، من جراء وجود مانحين جدد إلى جانب تزايد مساهمات القطاع الخاص؛ ومن المتعين بالفعل أن تُطالب الدول الأعضاء التي لا تسهم عموما إلا بالقليل بأن تزيد من مساهماتها.

٩١ - وعلى المجتمع الدولي أن يشجع الدول المعنية على الالتزام بصورة حازمة بمكافحة المشاكل السياسية الكامنة، وخاصة في حالة اللاجئين منذ وقت طويل، مع إسهام هذا المجتمع بنفسه في حل مشاكل اللاجئين.

٩٢ - **السيد لورين** (كندا): أشال إلى التقدم الكبير الذي أُحرز مؤخراً فيما يتصل بمشكلة اللاجئين منذ وقت طويل. وقال أيضا إن عدد البلدان التي وقعت على اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلقين بوضع اللاجئين قد ارتفع، وأن ثمة عمليات كبيرة من عمليات الإعادة إلى الوطن قد اضطلع بها في أفغانستان وأنغولا وسيراليون. ومن المؤكد أن كفالة استدامة عملية الإعادة هذه تتطلب القيام بالتعاون بين وكالات الأمم المتحدة (ومنها مفوضية شؤون اللاجئين) والدول.

٩٣ - وكندا تعرب عن استيائها لأن بعض الدول لم تكترث بمبدأ عدم الإعادة القسرية، وهي تطالب كافة الدول بالوفاء بالتزاماتها وبالتعاون مع المفوضية من أجل حماية اللاجئين.

٩٤ - وفيما يتصل بموظفي المفوضية وسائر العاملين في المجال الإنساني، تقدم كندا تحيتها لموظفي الأمم المتحدة الذين ضحوا بحياتهم لدى مساعدتهم للاجئين والمغتربين. وهي تشجع المفوضية على أن تعيد النظر في طريقة تناولها لمسائل الأمن، وكذلك على توخي اتخاذ ما يلزم من تدابير في هذا الصدد، وفي إطار ''عملية المفوض السامي لعام ٢٠٠٤''، أجرى المفوض السامي مشاورات ترمي إلى تحسين تقييم طريقة تأثير ولاية وإدارة وتمويل المفوضية على ما تضطلع به من أعمال. وهذه العملية، التي تُسهم فيها كندا على نحو نشط، تستهدف تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بولايتها المتعلقة بحماية اللاجئين والسعي لإيجاد حلول مستدامة للاجئين وسائر الأشخاص المعنيين. والدول الأعضاء قد سلمت بضرورة إلغاء التحديد الزمني للمفوضية، وبالتالي، فإنها ستزداد قدرة على تلبية احتياجات اللاجئين وتحسين كفاءة التخطيط والبرمجة لديها. والعملية تتوخى، علاوة على ذلك، قيام الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ بعقد اجتماعات دورية، ومن شأن هذه الاجتماعات أن تمكن من تحسين حماية اللاجئين لدى اقترانها بمبادرة ''تكملة الاتفاقية''.

٩٥ - وقد أفضت ''عملية المفوض السامي لعام ٢٠٠٤'' أيضا إلى التشديد على ذلك الدور الهام الذي يضطلع به مختلف الشركاء من أجل مساندة جهود المفوضية. ومن الواجب على المفوضية أن تتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، وكذلك إدارات الأمم المتحدة المعنية بالشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام.

٩٦ - ومن رأي المفوضية أنه ينبغي أن يُنظر إلى اللاجئين بوصفهم من عوامل التنمية، وهي تشدّد على أهمية المفاهيم التالية: المساعدة الإنمائية للاجئين، و''عمليات الإعادة الأربع'' (إعادة التوطين وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة البناء)، والتنمية من خلال الدمج المحلي.

٩٧ - وثمة أهمية كبرى أيضا للتضامن والتنسيق فيما يتصل بحالة المشردين داخل بلدهم. وكندا تؤيد بحزم جهود التعاون المشترك بين الوكالات التي تستهدف الوفاء باحتياجاتهم.

٩٨ - وقد أتاحت ''عملية المفوض السامي لعام ٢٠٠٤'' تسليط الضوء على مدى ملاءمة الموارد، وكذلك على ضرورة القيام بالإدارة على نحو يتسم بالكفاءة. والمؤسسة التي تستند بصورة أساسية إلى مساهمات طوعية (حيث يقوم ١٢ من المانحين بتمويل ما يصل إلى ٩٠ في المائة من الميزانية السنوية للمفوضية) ينبغي لها أن تحظى بتمويل مستقر ومنتظم، وكندا على استعداد للمشاركة في ذلك المشروع التجريبي، الذي تضطلع به المفوضية من أجل وضع نموذج طوعي أساسي للموارد.

٩٩ - وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن ثمة مسائل كثيرة لم يجْر حلّها حتى الآن. وتقرير المفوض السامي (A/58/12) لا يتضمن أي معلومات في الواقع بشأن مسائل الإدارة والتنظيم، كما أن النقاط المتعلقة بإدارة الشؤون وبالميزانية قد تعرّضت للإيجاز.

١٠٠ - وخلال السنتين الماضيتين، قام المفوض السامي بتشجيع المبادرات التي من شأنها أن تيسّر من التماس حلول مستدامة، وأن تستهدف مواجهة التحديات التي ترتبط بإدارة تحركات اللاجئين المعاصرة. ومن الواجب اليوم أن تُتابع الإصلاحات الرامية إلى تعزيز فعالية المفوضية وتزويدها بالموارد المالية.

١٠١ - **السيد دال أوغليو** (المنظمة الدولية للهجرة): قال إنه يوافق على ما ذكره المفوض السامي من وجوب مساندة الشراكات بين الوكالات المعنية بعمليات الهجرة على نحو يتيح تناول هذه المسألة في إطار يتسم بالتضامن. وفيما يتصل بالمنظمة، يتعين مراعاة الجوانب المتعددة للهجرات الدولية من أجل ضمان التكامل فيما بين هذه الوكالات.

١٠٢ - وثمة أهمية كبيرة، اليوم، للهجرات بالنسبة للمجتمع الدولي، مما لا يرجع إلى مجرد تعلّق هذه الهجرات بما يقرب من ١٧٥ مليون نسمة، بل يرجع أيضا إلى أن جميع المؤشرات تفيد بأن الهجرات تشكل عنصرا هيكليا مستداما من عناصر التنمية الاجتماعية — الاقتصادية.

١٠٣ - وكافة المهاجرين لا ينتمون، مع هذا، إلى نفس الفئات، ومن الواجب أن يولى اهتمام خاص للاجئين وللملتمسي اللجوء وللمشردين. والمنظمة والمفوضية تبذلان كل جهد ممكن من أجل توثيق العلاقة بين الهجرات وطلبات اللجوء، إلى جانب قيامهما معاً بإيجاد الوسائل اللازمة لحل المشاكل التي تبرز في مجالات اختصاص كل منهما. وعلى الرغم من أن التشريعات الوطنية تفّرق بين طالبي اللجوء واللاجئين وسائر المهاجرين، فإن الأمر في الواقع يتّسم بالغموض في الكثير من الأحيان. وبغية حماية

الحق في اللجوء على نحو فعال، يجب بالتالي تعزيز التشريعات والممارسات القائمة في هذا الشأن، إلى جانب تعزيز القدرات المتعلقة بإدارة الهجرات في مناطق المنشأ. وثمة فريق عمل معني بالهجرات واللجوء، وهو فريق مشترك بين المفوضية والمنظمة، يقوم منذ عامين بدراسة هذه المسألة، وقد وضع بالفعل قواعد تشغيلية تتصل بالإدارة المشتركة لعمليات العودة، ولا سيما في البلدان التي لم تزدهر فيها بعد قدرات الاستيعاب، مثل أفغانستان والعراق. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل مراعاة جوانب الهجرات التي تتصل بالتنمية والأمن والمسائل الاقتصادية والإنسانية، شُكّل فريق شبه رسمي يتألف من رؤساء أمانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومن شأن هذا أن يتيح المشاركة في المعلومات المتاحة، إلى جانب القيام بدراسة المسائل التي تتصل بالمنظمات التي تؤثر أنشطتها على تدفقات الهجرات الدولية أو التي تتأثر أنشطتها بهذه التدفقات.

١٠٤ - **السيد غيليتا** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إن من المتعذّر على الحكومات أن تقوم وحدها بتقييم وضع وتناول مسألة الإنجراحية، ولا سيما في إطار تحركات السكان. وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر تُعد بمثابة موارد يتعين على السلطات الحكومية أن تتعاون معها لدى اتخاذ القرارات بشأن قضايا من قبيل تنقلات اللاجئين أو النازحين أو المهاجرين، ومن المأمول فيه أن تلتزم جميع البلدان بذلك.

١٠٥ - ومن الواجب الآن أن يواجه ذلك التحدي المتعلق بتعزيز المفوضية، الذي أثاره الأمين العام في تقريره A/AC.96/980. وهذا التقرير يشير، في الفرع المكرّس للشراكة، إلى أن المفوضية تضطلع داخل منظومة الأمم المتحدة بدورٍ بالغ الأهمية فيما يتصل بإقامة الشراكات في مجالي التنمية والمساعدة الإنسانية، وكذلك إلى أن الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تشكل، منذ وقت طويل، أهم الجهات المشاركة للمفوضية. ولقد أُبرم منذ قليل اتفاق إطاري بين الاتحاد والمفوضية بشأن الاحتياجات القائمة بالعراق.

١٠٦ - والاتحاد ينوي أن يعزز من تعاونه مع الحكومات في ميدان تحركات السكان. ومن أمثلة التعاون الطيبة، عملية بالي التي تشمل منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك عملية بودابست في أوروبا، وهاتان العمليتان تتعلق بمسألة الاتجار. ولقد دُعي الاتحاد أيضا إلى المشاركة في أعمال منظمة الحواضر الدولية، التي تضم خبراء حكوميين وغير حكوميين وأكاديميين من المعنيين بدراسة مدى أهمية المسائل المتصلة بالتحركات السكانية، وهو يتطلع باهتمام إلى تمكينه من العمل مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية، وخاصة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

١٠٧ - وليس بوسع المفوضية، في الواقع، أن تقدم الخدمات الأساسية، وذلك في ضوء الولاية التي أُعزيت إليها في البداية، وثمة أمل لدى الاتحاد في أن يتمكن من الإسهام في إيجاد الحلول اللازمة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

١٠٨ - **السيد لوبيز** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إنه حريص على أن يشدد على أن دور المفوضية يتمثل في مساعدة السكان دون أي تحيّز. والسعي لتهيئة حلول دائمة يمثل تحسنّا في غاية الأهمية. وبوسع المفوضية أن تضطلع بدور محدد على نحو واضح فيما يتصل بالأشخاص المشردين داخل بلدانهم. والمفوضية تتولى إبلاغ اللاجئين العائدين إلى ديارهم في أعقاب

حالات الصراع بشأن العودة، وهي تستطيع أن تقوم بذلك أيضا فيما يتعلق بالمشردين.

١٠٩ - ومن الواجب أن يوضع نهج يستند إلى التعاون. وإذا كانت هناك هيئة أخرى تستطيع العمل على نحو أفضل من المفوضية، فإنه يجب السماح لها بذلك دون قيد. أما إذا كان الأمر على النقيض من هذا، أي إذا كانت المفوضية هي التي تستطيع أن تتفوق في العمل، فإنه ينبغي إبلاغها بذلك مع تهيئة التمويل المقابل.

١١٠ - وفيما يتعلق بالاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، يلاحظ أن أنشطة هذا الاتحاد في مناطق النزاع أو المناطق المجاورة لها يتمم أنشطة المفوضية، فالمفوضية تعمل دائما على مبعدة من خط المواجهة. والمفوضية تتعاون أيضا مع المنظمة الدولية للهجرة، التي لا يقتصر دورها على مجرد مساعدة ضحايا العنف والاضطهاد.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.